مباحثات بين اليمن ومجموعة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال

صنعاء/ سبأ/..

■ بحث الأخ احمد عبيد الفضلي نائب وزير المالية خلال لقائة أمس الأخ محمد البعاصيري رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا المعنية بمكافحة غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب.. اوجه التعاون بين اليمن والمجموعة في مجالات غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب.

وخلال اللقاء أكد الأخ نائب وزير المالية ان اليمن من أوائل الدول التي بدأت باتخاذ اجراءات مكافحة عمليات غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب مشيرا إلى حرص اليمن المبكر على اصدار التشريعات التي تتصدى لجرائم غسيل الاموال ومكافحة الارهاب وحرصها على الانخراط في الجهود الدولية من خلال اقرار اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والمعروضة حاليا على البرلمان للمصادقة عليها.

وقال: إن هذه الاتفاقية ستدعم جهود الدولة الرامية إلى مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب.

من جانبه عبر الأخ محمد البعاصيري رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن سعادته لزيارة اليمن وأكد ان كافة الدول العربية الأعضاء في المجموعة تعمل على تحقيق الأهداف التي أنشئت من اجلها المجموعة بالتنسيق مع المجتمع الدولي في سبيل مكافحة غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب.

وكان قد عقدت جلسة مباحثات أمس بصنعاء بين اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال برئاسة الأخ احمد احمد غالب رئيس اللجنة ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب «ام، اي، ام، ايه، اف، اف، ايه، تي، اف» برئاسة الدكتور محمد البعاصيري رئيس المجموعة.

وفي الجلسة استعرض الأخ احمد احمد غالب جهود اليمن في مجال مكافحة غسيل الاموال ومحاربة تمويل الارهاب من خلال اصدار التشريعات والاجراءات المنفذة لها.

وقال ان اليمن كانت من اوئل الدول التي باشرت باتخاذ مختلف الاجراءات لمحاربة الجريمة العابرة للحدود كما كانت من اوائل الدول التي اصدرت التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب إضافة إلى مصادقتها على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد.

من جانبه عبر رئيس مجموعه العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن تقديره للجهود اليمنية المتميزه في هذا المجال مؤكدا استعداد المجموعة تقديم العون والمساعدة الفنية لليمن بما يمكنها من تعزيز وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات ذات العلاقة.

بحث إنشاء شركة يمنية سعودية لاستيراد وتصدير المنتجات الزراعية بين البلدين

صنعاء/سبأ/..

■ التقى المهندس حسن عمر سويد وزير الزراعة والري أمس الوفد الاقتصادي السعودي برئاسة المهندس حسين أبو داوود نائب رئيس المجلس التنفيذي لمركز الصادرات السعودية الذي يزور اليمن حالياً للاطلاع على فرص الاستثمار في مجال الزراعة وتحلية المياه.

وبحث اللقاء موضوع انشاء شركة يمنية سعودية مشتركة لاستيراد وتصدير المنتجات الزراعية في البلدين ، بالإضافة إلى إنشاء مراكز فحص الجودة للمنتجات بين الجانبين.

وخلال اللقاء أكد الأخ وزير الزراعة والري ان الحكومة اليمنية تولي مسالة التعاون مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية جل اهتمامها في مختلف المجالات ومنها مجال الزراعة والري.

من جانبه أشاد المهندس حسين أبو داوود نائب رئيس المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية بالتعاون القائم بين وزارتي الزراعة في البلدين الشقيقين .. منوهاً إلى أنه تم وضع حلول للكثير من الصعوبات والمشاكل التي كانت تعترض عمليات نقل المنتجات الزراعية وتبادلها بين البلدين.

فيما طالب المستثمرون السعوديون باعداد قائمة تعريفية بفرص الاستثمار المتاحة في اليمن في مجال الزراعة والري بما يتسنى من اعداد الدراسات حولها والبدأ في الاستثمار.

حضر اللقاء الأخوة المهندس عبدالملك العرشي وكيل الوزارة وصالح مثنى ناصر الوكيل المساعد للشئون الزراعية ومحمد محمد بشر رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي وعبدالملك النور مدير عام التخطيط بالوزارة ومحمد بن مرداس القحطاني سفير المملكة العربية السعودية بصنعاء.

تصوير/ناجي السماوي

ندوتان في عدن والحديدة حول تنمية التبادل التجاري بين اليمن والسعودية

الحديدة/ سبأ/

■.. نظمت الغرفة التجارية والصناعية بعدن أمس ندوة خاصة بتنمية التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية ٠

وفي الندوة أكد الأخ محمد عمر بامشموس رئيس الغرفة على أهمية تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن والمملكة العربية السعودية باعتبارهما قوة اقتصادية كبيرة نظرا لكبرعدد سكان البلدين ما يعطي مساحة كبيرة للتبادل التجاري بينهما من المنتجات والسلع المصنعة في البلدين الشقيقين ٠٠ مشيرا إلى اتساع الاسواق التجارية لاستيعاب الصادرات المتبادلة الامر الذي يعزز التكامل الاقتصادى والتجاري وتطويره نحو آفاق اوسع في جميع المجالات.

وأشاد بامشموس بحجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل إلى ٦١ مليار ريال يمني في العام قابلة للزيادة إلى مستويات أعلى في المستقبل المنظور ،مؤكدا عمق العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين الامر الذي يستوجب ان تكون الروابط الاقتصادية والتجارية بينهما تمثل ترجمة فعلية لتلك العلاقات وثمرة من ثمار التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما ٠

من جانبه استعرض الأخ يوسف بن عبدالله العوهلي كبير الأخصائيين الصناعيين في برنامج الصادرات السعودية في الصندوق السعودي للتنمية أهداف البرنامج الذي خصص لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتوسيع مجال الصادرات من منتجات البلدين المتنوعة بغرض تحقيق الاستقرار المالي من خلال تلبية حاجات المصدرين والمستوردين السعوديين واليمنيين وتقديم التسهيلات والخدمات المتنوعة وفق مبادئ عمل البرنامج. فيما أكد الأخ عبدالرحمن بن صالح القهرة القنصل العام السعودي بعدن على أهمية تسهيل تنقل رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين بهدف زيادة النشاط الاقتصادي والتجاري في جميع المجالات وتمتين علاقات التعاون التجارية والاقتصادية بين البلدين ٠

حضر الندوة الأخوة عبدالله سالم الرماح نائب رئيس الغرفة التجارية للشئون التجارية و احمد هادي مدير عام الغرفة وعدد من المسؤولين في الغرفة ورجال المال والأعمال اليمنيين بالمحافظة

وعلى الصعيد نفسه عقدت في الحديدة ندوة خاصة بتنمية التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بمشاركة ستين مشاركا يمثلون البنوك التجارية والجهات ذات العلاقة بالمحافظة ، وهدفت الندوة التي تظمتها الغرفة التجارية والصناعية بالمحافظة إلى مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز وتنمية التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية من خلال زيادة الصادرات المتبادلة وتنويعها وتقديم الحوافز التمويلية والعمل على زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من خلال توفير شروط الائتمان.

وفي الندوة أكد الأخ محمد صالح شملان محافظ محافظة الحديدة على أهمية تقوية وتوطيد دعائم التعاون الاقتصادى والتجاري والاستثماري بين اليمن والمملكة وصولا إلى تحقيق التكامل والشركة بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين ، موضحا المميزات والتسهيلات والضمانات التي يقدمها قانون الاستثمار اليمني للاستثمارات العربية والاجنبية ٠

وأوضح المحافظ شملان الفرص الاستثمارية والمميزات العديدة التي تنفرد بها محافظة الحديدة وما تتمتع به من مقومات تسهم في نجاح المشاريع الاستثمارية ٠٠ مبينا الآفاق الرحبة للاستثمارات السعودية في اليمن ومنها محافظة الحديدة وما ستحظى به من دعم ورعاية من الجهات الحكومية والمجالات الواسعة لتنمية الصادرات المتبادلة، في حين أشاد الأخ احمد حازم نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالحديدة بالتنامي الذي تشهده العلاقات التجارية اليمنية السعودية وبدور الصندوق السعودي لتنمية الصادرات في تعزيز العلاقات التجارية بين مختلف رجال المال والأعمال اليمنيين والسعوديين.. مؤكدا على أهمية ان يعكس حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادى مستقبلا العلاقات الأخوية الحميمة المتنامية باضطراد بين البلدين .

من جانبه استعرض الأخ يوسف عبدالله العوهلي اخصائي الصندوق السعودي لتنمية الصادرات أهداف البرنامج الذي يسعى إلى تذليل الصعاب والمعوقات امام المستثمرين وايجاد قاعدة تعاونية بين المصدرين والمستثمرين في مختلف الدول العربية ٠

حضر الندوة عدد من المختصين و مسئولي مراكز الصادرات بالمحافظة ٠

احتتام دورة تدريبية في مجال الارتباط الإداري بعدن

عدن/سبأ

■ خرجت الدورة التدريبية في مجال الارتباط الإداري لإدارة الصيانة والإدارات المختلفة بمصفاة عدن في ختام فعالياتها أمس برؤى وتوصيات حددت فيها تفعيل النشاط الإداري الحديث في دائرة المصفاة في مجال الصيانة .

وأكدت توصيات الدورة التي نظمتها إدارة المصفاة بتمويل من صندوق التدريب المهني بعدن بمشاركة ١٨ مشاركا ومشاركة من تلك الدوائر على مدى ٥ أيام على اهمية التطبيق العملي في إدارات الصيانة وأعمال الصيانة الدورية للوحدات الانتاجية بالمصفاة وتاهيل الكوادر فيها .

حضر الاختتام عدد من المسؤولين في مصافي عدن ومديرية البريقة.

رأي اقتصادي

الواقع السمكي بين خطوتين

(١-٢)

خالد الصعفاني

□.. قرأت عدداً من الأرقام عن الأداء السمكي في بلادنا خلال العامين الأخيرين وسريعاً عادت بي الذاكرة إلى جلسة مناقشة لمجلس النواب قبل عام للوضع السمكي ووجدت ربطاً وترابطاً وارتباطاً بين واقعة المناقشة وواقعة الأرقام وخرجت بحصيلة أن أداءنا السمكي قد تحسن لكن المزيد والكثير من جوانب هذا الأداء يحتاج لتحسين وتطوير وقبل ذلك لإرادة هي وقود أي تطوير..

قد(٢٠) قضية مرفوعة ضد شركات اصطياد أجنبية اعادتني الى بعض تفاصيل جلسة مناقشة المجلس النيابي حيث أوردت التقارير الطويلة فيها أن الشركات الاجنبية شقيقة أو صديقة تجوب البحر اليماني وتمخر ماءه وتدك معاقل أسماكه سواء كان السمك جاهزاً لصيده أم عبارة عن تجمعات ومزارع وشعاب مرجانية.

وكانت في كل ذلك تستخدم تفوقها المعرفي التقني من أجل محاصرة القارب اليمني الذي يشق البحر على استحياء من أجل سمكه هنا أو هناك وكانت النتيجة طبعاً آلاف الاطنان من الاسماك الميتة وهلاك بعض المزارع أو المناطق التي لم تجهز بعد لعملية الاصطياد منها، وأكل حصة الصياد اليمني المسكين بأسنان باخرة اصطياد تجارية جاءت من وراء البحار أو من دول شقيقة أو صديقة..

وسمعت في التقرير عن العشرات من فئات المخالفات التي لا تتطاول على الاتفاقيات المتعارف عليها دولياً للاصطياد وحسب بل وتعمل دورها في تخريب البنية الاساسية الطبيعية لثروة سمكية واعدة هي في الحقيقة ثروة «ببلاش» وتقبع هناك قبالة السواحل اليمنية الطويلة غرباً وشرقاً وجنوباً ولأن تلك المناقشات كانت جريئة وحامية الوطيس وأبانت للمشاهد أن ثروتنا تنهب «وعلى عينك يا تاجر» فقد تمنيت كغيري على الحكومة أن تقف بقوة وعقل أمام هذا التحدي وهذا الوضع لمعالجة ما فاتنا وتلافي ما سياتي وهما مقدمتان لإدراك المشاكل، وبعدها هي مطالبة بوضع الحلول عبر استراتيجية طموحة تهدف للارتقاء بحجم مساهمة هذا القطاع الحيوي في مجمل ناتجنا القومي..

وكم أثلجت صدورنا حين قررت الحكومة منع تجديد تراخيص تلك الشركات الممارسة لعادة نهب البحر اليمني في تحد سافر لقوارب المراقبة والتفتيش وخفر السواحل المتناثرين هنا وهناك على طول الساحل، وستكون بهجتنا أكبر لو ضربت حكومتنا بيد من الفولاذ كل المارقين على أعراف الاصطياد وحق الصيادين اليمنيين البسطاء وحتى التجاريين في الاصطياد في الحق والملك الذي أعطاه لنا الباري تعالى.

اخيراً

احسنت حكومتنا حين ادركت المشكل السمكي وبدأت الخطوة الأولى على طريق وأد الفساد في هذا القطاع، لكن ذلك لن يكون كل شيء فالمعالجة تحتاج لديمومة وعزم يحفظان حق الأجيال في مهرة الصيد آكان تقليدياً يوفر عشرات الآلاف من فرص العمل وتغذية مثلها من الاسر، أو تجارياً يوفر فرصة العمل في الصيد وعمليات التحضير والتصنيع المختلفة والانشطة المكملة التي ترفع أداءنا السمكي.. وفي اللقاء القادم نقف مع الجانب الآخر من هذا التناول.